الصراع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير خلال الفترة 1947: 2021م

أ. سهام مفتاح الهادي بالحاج . كلية الآداب العجيلات جامعة الزاوية .

الملخص :

شكلت قضية كشمير بؤرة توتر في العلاقات الهندية- الباكستانية منذ سنة 1947 م ، توتر بدأ مع انفصال باكستان عن الهند على أساس عقائدي لينتهي إلى تصاعد توترات بين البلدين وحروب أدت كذلك إلى انفصال بنغلاديش عن باكستان ، وليبقى الصراع بين باكستان والهند قائماً حول كشمير وليصل إلى توترات حدودية وحروب هندية - باكستانية , مستمرة إلى وقتنا الحالي .

وتكمن أهمية البحث في توضيح وإبراز معالم الصراع الهندي- الباكستاني حول إقليم كشمير, بينما يهدف البحث إلى التعرف على العوامل المشتركة بين الهند وباكستان، حيث أكد البحث على أن العوامل المشتركة بين الهند وباكستان لم تتغلب على الخلاف بينهما، وكذلك لم يكن للأمم المتحدة موقف جدي في إنهاء الصراع بين الهند وباكستان

Research Summary:

The Kashmir issue has constituted a focus of tension in the Indo-Pakistani relations since 1947, a tension that began with the separation of Pakistan from India on an ideological basis, to end with the escalation of tensions between the two countries and wars that also led to the separation of Bangladesh from Pakistan, and the conflict between Pakistan and India remained over Kashmir to reach border tensions and wars Indian-Pakistani, continuing to the present time.

The importance of the research lies in clarifying and highlighting the features of the Indian-Pakistani conflict over the Kashmir region, while the research aimed to identify the common factors between India and Pakistan. The research confirmed that the common factors between India and Pakistan did not overcome the differences between them. Likewise, the United Nations did not take a serious position in ending the conflict between India and Pakistan**.**

المقدمة :

تزخر القارة الأسيوية بالعديد من الصراعات والأزمات التي تحمل في طياتها العنف, حيث تعاني من إشكاليات أمنية متعددة تهدد وحدة الدول الأسيوية ، وتتعدد الصراعات في أسيا منها : الصراع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير .

تشترك باكستان والهند في أكثر من مجرد حدود مشتركة , حيث إنهما تتشاركان في التاريخ والثقافة واللغة, ومع ذلك يظل الصراع قائماً بين البلدين, حول قضايا جغرافية تمثل أزمات مستمرة, وانطلاقاً من الصراعات التاريخية بين الجارتين للسيطرة على إقليم كشمير، فقد بلغت التوترات والمخاطر بينهما مستويات قياسية في أعقاب استعراض القوة العسكرية من جانب الدولتين وخاصة بعد التجارب النووية الباكستانية عام 1998 م, التي أُجريت رداً على التجارب الهندية في مطلع العام نفسه, وأدان المجتمع الدولي ذلك, إلا أن الدولتين استمرا في توسيع وتحديث قوتهما العسكرية, مما دفع الأمم المتحدة بالتدخل ومحاولة التوسط لإنهاء الصراع, حتى حصل الإقليم في الشطر الهندي على الحكم الذاتي، ولكن تحت السيادة الهندية, بعد رفض الهند رغبة الإقليم في الانفصال لعدة اعتبارات, ومنها إغلاق الباب إمام أيه محاولات لانفصال أقاليم أخرى من الهند .

إن جوهـــر المشكلة تكمن برفض الهند الالتزام بتعهداتها بالقرارات الدولية ، لاسيما ما يتعلق بأجراء الاستفتاء واستمرار سيطرتها على أجزاء واسعة من الإقليم، مما يعني حرمان الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير المصير وفق القرارات ذات العلاقة الصادرة من مجلس الأمن، وحرمان باكستان من حقها الشرعي في هذا الإقليم، لاسيما أن المناوشات العسكرية التي تدور بين الحين والآخر بين الهند والباكستان قد تتحول في أي وقت إلى حرب رابعة بينهما بسبب النزاع المزمن حول قضية كشمير المسلمة التي مضى عليها حتى الآن أكثر من نصف قرن دون حل، وهذا يعني اتجاه أنظار العالم إلى شبه القارة نظرةً جدية لخطورة الموقف بسبب امتلاك الدولتين للأسلحة النووية، وتخوف العالم من اندلاع حرب نووية في المنطقة، وتهديد شعوب المنطقة بالفناء والدمار .

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ، خصص المبحث الأول للوضع والتطور التاريخي, وتناول المبحث الثاني أهمية موقع كشمير بالنسبة للهند وباكستان، وأما المبحث الثالث فقد ناقش محاولات الأمم المتحدة لتسوية القضية الكشميرية بالوسائل السلمية، وخُتم البحث بالنتائج والتوصيات وقوائم المراجع .

مشكلة البحث :

رغم الواقع المحلي والتفاعل الإقليمي والدولي لقضية كشمير، بحكم المواقف والتأثيرات الدولية المتباعدة تجاه القضية وتأثيرها على استقرار المنطقة ، فإن مسألة

تسويتها ممكنة من منطلق الشرعية الدولية بإعطاء شعب كشمير الحق في تقرير مصيره، طبقاً لقرار منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1947 **م .**

لذا تتمحور مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1_ هل للعوامل المشتركة دورا في حال الخلاف ؟ .

2_ إلى أي مدى يمكن اعتبار كشمير قضية حق شعب في الاستفتاء لتقرير مصيره وفق الشرعية الدولية، أي مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ؟.

3_ ما موقف الأمم المتحدة من أزمة كشمير ؟ .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في توضيح وإبراز معالم الصراع الهندي- الباكستاني حول إقليم كشمير وذلك انطلاقاً من أهمية الإقليم الإستراتيجية لكل من الهند وباكستان حيث ترتبط قضية كشمير بتوازن القوى في منطقة جنوب آسيا، وقد اكتسب الصراع في كشمير أهمية خاصة وطبيعة في غاية الخصوصية بعد انضمام طرفي الصراع بعضوية النادي النووي عام 1998 م ، هذا بالإضافة إلى تطورات الصراع وآثارها الممتدة إلى شبه القارة الهندية .

فرضياته :

وبناء على ما تم عرضه من تساؤلات في مشكلة البحث فقد وضع البحث عدد من الفرضيات وهي كما يلي :

1_ لم يكن للعوامل المشتركة دوراً في التغلب على الخلاف بين الهند وباكستان .

2_ لشعب كشمير حق تقرير مصيره وفق للشرعية الدولية .

3_ لم يكن للأمم المتحدة موقف جدي في إنهاء الصراع بين الهند وباكستان .

أهدافه :

إقليم كشمير بحكم موقعه الجغرافي الإستراتيجي, وأهميته بالنسبة للهند وباكستان، وبناءً على ما تم طرحه من تساؤلات فإن هذا البحث يسعى إلى :

1_ التعرف على العوامل المشتركة بين الهند وباكستان .

2_ التعرف على حق شعب كشمير في الاستفتاء وفق الشرعية الدولية .

3_ التعرف على موقف الأمم المتحدة من أزمة كشمير .

المنهجية المتبعة :

من الصعب تحديد منهج ما في تحليل موضوع يتعلق بدراسة الظاهرة السياسية والموضوع السياسي، بحكم الخلفيات والمتغيرات والتأثيرات المتباينة والعوامل

المؤثرة، فلا يمكن في قضية مثل قضية كشمير، تحليل الموضوع دون توظيف المنهج التاريخي، إذ يمكن من خلاله دراسة الأحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية في ضوء ما حدث في الماضي، حتى يمكن بذلك تقديم ديناميكية التغيير أو التقدم أو تحقيق المزيد من الفهم فيما يخص قضية كشمير منذ سنة 1947، إلى وقتنا هذا, ومنهج تحليل دراسة الحالة وتحليل ذلك وفق المشاهد والاحتمالات الممكنة لتسوية القضية .

حدود البحث :

المجال المكاني : ويقصد به موطن البحث، ويتمثل في نطاق الحدود الجغرافية لإقليم كشمير حيث تقع كشمير في أقصى الشمال من القارة الهندية وفي قلب المنطقة الجنوبية لآسيا الوسطى وحدودها متاخمة لأربع دول هي : الصين في الحدود الشرقية والشمالية الشرقية وفي الشمال الغربي شريط ضيق من أفغانستان وفي الغرب والجنوب الغربي باكستان أما الهند فهي على الحدود الجنوبية [1]، كما مبين في الخريطة (1) .

المجال الزمني : الفترة الزمنية التي سيغطيها البحث، الصراع بين الهند وباكستان لإقليم كشمير من (1947_ 2021)

خريطة (1) موقع إقليم كشمير .

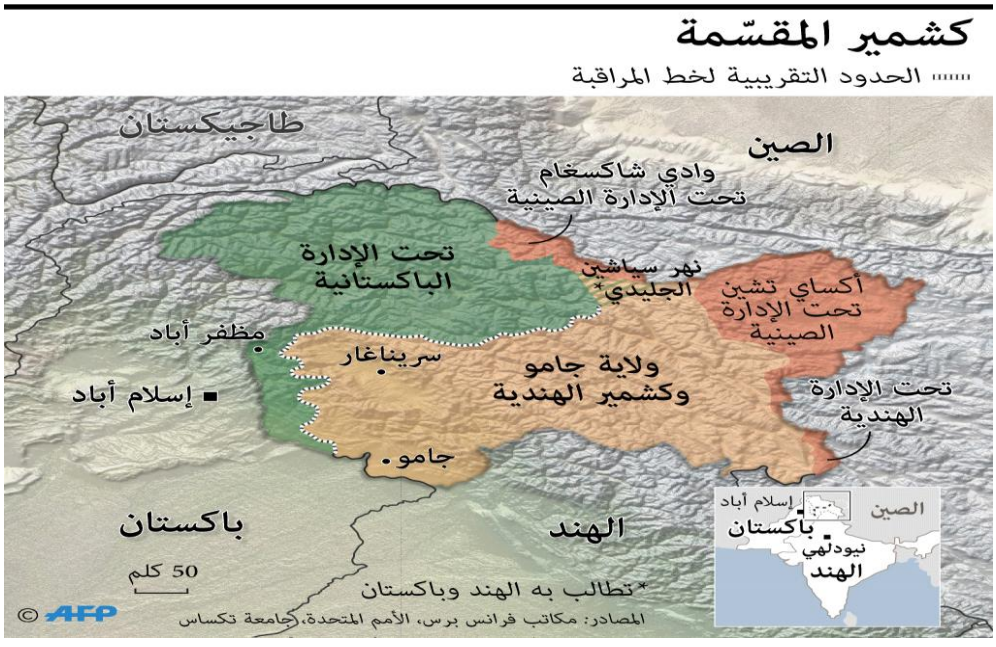

المصدر : من مواقع الإنترنيت .

المبحث الأول ـ التطور التاريخي للصراع بين الهند وباكستان على كشمير :

أولاً _ تطور قضية كشمير :

عرفت القضية الكشميرية عدة منعرجات وتطورات منذ نشأتها، إذ اعتبر هذا الإقليم المشكلة المحورية في النزاع الهندي الباكستاني منذ تقسيم شبه القارة الهندية من طرف بريطانيا، وخاصة سياسة التقسيم البريطانية المؤسسة على انتهاج العامل الطائفي والفوارق الدينية والمذهبية، وهذت التقسيم أثر سلباً مباشرةً وبقوةٍ على العلاقات الهندية الباكستانية، منذ انفصال باكستان عن الهند، وتأسيس الدولة الباكستانية، بما فيها توترات حدودية، وثلاث حروب مباشرة (1947، 1965، 1971) بين البلدين، وفي سياق أخطر بامتلاك الدولتين السلاح النووي [2].

1_ تطور الأزمة من 1948-1962 م .

بالنسبة لقضية كشمير وعقب تقسيم شبه القارة الهندية عندما دخلت القوات الهندية للإقليم، بدأت الانتفاضة الكشميرية، بدعم من باكستان، مطالبة بالانفصال عن الهند، رافضة وثيقة الضم، وذهبوا إلى حد المطالبة بالانضمام إلى باكستان .

ونظراً لأن أغلبية سكان كشمير هم مسلمون، وما لهم من توافق مع باكستان، ونظراً للسابقة الانفصالية لباكستان عن الهند من منطلق ديني، فإن الكشميريين اعتبروا باكستان سنداً قوياً لهم في مواجهة الهند، وفي نفس الوقت أن الاختيار الأقرب إليهم في الدعم هي باكستان .

تخوف كان طبعاً في أذهان صانعي القرار الهندي، ليس فقط من انضمام كشمير إلى باكستان، بل أخطر من ذلك، تعتبر سابقة لبقية المسلمين بالهند، الذين يوازي عدد [3] سكانهم شعب باكستان، ومهما يكن فإنه ما لم تستطع الهند التعبير عنه صراحة، هو الرجوع لاختيار شعب كشمير بالانضمام إلى الهند أو باكستان، أو الاستقلال التام .

التوتر حول الإقليم فتح المجال أمام التدخل الدولي لمحاولة وقف القتال، ومن منطلق الوصاية التاريخية، كانت أولى المحاولات محاولة التدخل من بريطانيا، وعليه أجرى اللورد " مونتباتن " الحاكم العام للهند في نوفمبر 1947 م ، مباحثات بين الطرفين، حيث تقدم بعرض إلى الرئيس الباكستاني " محمد علي جناح " لتسوية المشكلة عن طريق الاستفتاء لشعب كشمير، وهو ما رفضه الوزير الأول الهندي " نهرو " خلال المباحثات التي جمعت بينه وبين رئيس الوزراء الباكستاني " ليقات علي خان " في دلهي ديسمبر 1947 م [4].

استمرت المواجهة بين طرفي النزاع لغاية سنة 1948 م ، حيث اتخذت الهند المبادرة بعرض النزاع على مجلس الأمن الدولي، وطلبت منه التدخل لوقف القتال وفرض انسحاب باكستان من الولاية دون أن تطلب من مجلس الأمن التدخل في تحديد مستقبل القضية، وقد استندت الهند في طلبها لمجلس الأمن على المواد 34 و 35 من ميثاق الأمم المتحدة، التي يدخل فيها أن استمرار النزاع في المنطقة من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي، مطالبة الهند والحكومة الباكستانية الامتناع عن المشاركة في القتال، واستجابة لطلب الحكومة الهندية عقد مجلس الأمن عدد من الجلسات سنة 1948 م ، وانتهى إلى تشكيل لجنة وساطة بين الدولتين وأصدر قرار بوقف إطلاق النار في 13 أوت 1948 ودعا إلى إجراء استفتاء عام لتحديد مستقبل القضية، وكان ذلك بداية الشرعية الدولية لحق شعب كشمير في تقرير مصيره، الأمر الذي رفضته الهند [5] .

ظلت القضية الكشميرية معلقة بين طرفي النزاع مع ازدياد حدة التوتر إلى أن عادت المشكلة مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي سنة 1957 م .

وكان الرجوع هذه المرة بطلب من الحكومة الباكستانية، لإجراء استفتاء حر ونزيه في الإقليم، إلا أن جهود مجلس الأمن فيما يخص الاستفتاء باءت بالفشل نظراً للموقف الهندي الصلب ورفضها لمقترحات مجلس الأمن الدولي .

وهكذا تضع الهند نفسها في مواجهة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وبالمقابل يتقوى الموقف الباكستاني داخل المنظمة الأممية .

وفي أواخر سنة 1962 م بدأت فكرة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الهند وباكستان لحل المشكل العالق، إلا أن هذه الفترة شهدت تغيرات مهمة في شبه القارة الهندية، ساهمت في تطوير القضية واتخاذها منعرجاً جديداً [6] .

إذ شهدت المنطقة نشوب الحرب الهندية – الصينية، وأمام القوة الصينية الهائلة طلبت الحكومة الهندية المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لمواجهة القوة الصينية، في حين طلبت بريطانيا الهند وباكستان إلى الرجوع إلى طاولة المفاوضات المباشرة حول القضية الكشميرية . بيد أن كل المفاوضات باءت بالفشل ولم تصل لحل القضية [7] .

تزامناً مع التوتر والصراع حول الإقليم بين الهند وباكستان، كانت دائماً هناك مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، علنية أو سرية لمحاولة إدارة الصراع وفق وضع إقليمي ودولي ووفق المحافظة على الأقل على الحد الأدنى من العلاقات الثنائية وقفاً

للتصعيد الذي يؤدي في النهاية إلى حروب بين البلدين، توجه وتعامل لم يصمد أمام التوترات على الحدود الهندية - الباكستانية سنة 1964 م . تزامن هذا التطور في هذه السنة مع وفاة الوزير الأول الهندي " نهرو " ومجيء " شاستري " على رأس الحكومة الهندية، منذ البداية أظهر شاستري توجه أكثر تشدداً من نهرو، وخاصة فيما يتعلق بقضية كشمير، حيث أعلن أن أية مفاوضات خارج دمج الإقليم إلى الهند هي غير قابلة للتجسيد، وأن موضوع كشمير هو محسوم، وغير قابل للتنازل من طرف الهند [8] .

هذا التطور في الموقف الهندي دفع الحكومة الباكستانية للاحتجاج والبدء في التفكير باستخدام القوة والتخلي عن الوسائل السياسية مستغلة نتائج الحرب الصينية – الهندية والحالة النفسية للجيش الهندي بعد الهزيمة أمام الصين (1963)، ومع أواخر 1965 م ، بدأ بالفعل النزاع المسلح بين الطرفين، حيث شنت باكستان في سبتمبر 1965 م هجوماً قوياً ضد القوات الهندية ونجحت في دفع القوات الهندية إلى الخلف، وفي خضم المعركة القائمة اجتمع مجلس الأمن واتخذ قراره بدعوة الطرفين لوقف القتال

2_ تطور الأزمة 1962- 1971 – اتفاقية طشقند :

بالرغم من استمرار اللقاءات الثنائية بين الجانبين، الهندي والباكستاني لإيجاد حلول لتسوية المشكلة الكشميرية العالقة، إ لا أنها لم تسفر على أي نتائج ترضى الطرفين ، وفي سنة 1969 م ، وبمبادرة من الاتحاد السوفيتي السابق، دعا طرفي النزاع للتحاور والعمل على حل الأزمة سلمياً بعد اشتعال الحرب بين البلدين، ووقعا على اتفاقية سميت اتفاقية " طشقند " .

وقد دعت هذه الاتفاقية إلى الحل السلمي للنزاع وسحب القوات بين الطرفين في موعد أقصاه 25 يوماً، مع مراعاة شروط وقف إطلاق النار وعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين [9] .

موضوعياً، يتميز الموقف الباكستاني بالأقرب إلى الواقعية، من منطلق الشرعية الدولية ومن منطلق التصريحات الرسمية الهندية المؤسسة على قبول اختيار واستشارة شعب كشمير في تقرير مصير الإقليم .

3_ تطور الأزمة 1971 – 1990 **م .**

لم تشهد القضية الكشميرية تطورات ذات أهمية، منذ اتفاقية " طشقند " إلى أن بدأت بوادر حرب 1971 م، إلا أن مشكلة هذه الحرب الثالثة بين الطرفين لم تكن حول قضية كشمير، بل جاءت نتيجة للنزاع الداخلي في باكستان بمطالبة سكان " بنغلاديش " المساواة والحكم الذاتي والذي تزامن مع إعصار سنة 1970 م ، ببنغلاديش، حيث

ضرب المنطقة الشرقية لباكستان مما خلف خسائر ضخمة وتعّرض معظم السكان للأوبئة والتشرد، وضُعُ دفع بسكان المنطقة للاحتجاج ضد الحكومة الباكستانية نتيجة التقصير في العناية بهم وأوضاعهم الاجتماعية السيئة عقب الإعصار [10] .

4_ اتفاقية شملا : (28 جوان 1972)

جاءت هذه الاتفاقية (بمدينة شملا بالهند : 28 جوان 1972) في ظروف ووضع أضعف لباكستان مما أدى بالهند بالتأثير على اللقاء والخروج ببنود لصالحها، حيث لأول مرة باكستان تجد نفسها تدرس قضية كشمير مع الهند في إطار ثنائي أكثر من الإصرار على الشرعية الدولية، تضمن نص الاتفاقية على :

1_ استعادة باكستان لكل الأقاليم التي فقدتها خلال حرب 1971 م .

2_ استعادة الهند للأراضي التي احتلتها باكستان في قطاع البنجاب وصحراء راجستان .

3_ استئناف الاتصالات والمعاملات الاقتصادية بين الدولتين .

4_ الاتفاق على حل النزاع بين الدولتين حول قضية كشمير في إطار ثنائي [11] .

سعت الهند من خلال هذه الاتفاقية إلى إخراج قضية كشمير من مبدأ حق تقرير المصير وفق الشرعية الدولية، بمبرر أن باكستان بتوقيعها على هذه الاتفاقية لا يحق لها إثارة القضية مرة أخرى أمام الأمم المتحدة أو أي محفل دولي، معتبرة أن القضية قد تمت تسويتها نهائياً باعتبار كشمير جزء لا يتجزأ من الهند, أن تسوية قضية كشمير تتم فقط وفق الشرعية الدولية، باعتماد مبدأ استفتاء شعب كشمير لتقرير مصيره، ويبدو أن الهند أرادت استغلال ضعف باكستان عقب انفصال بنغلاديش وقبول باكستان باتفاقية شملا، لتفسر الاتفاق لصالح تسوية ثنائية بتوافق باكستان والهند خارج الشرعية الدولية .

ثانياً _ سباق التسلح :

مع منتصف السبعينيات بدأت الهند تحس بقوة أكثر مع بداية القيام بتجارب نووية (1974) والتي انتهت بانطلاق تجربة الهند النووية الأخرى سنة 1998 م ، حدث عمق التوتر في العلاقات الهندية – الباكستانية، من خلال وجود العامل النووي في العلاقات الثنائية بين البلدين، الأمر الذي دفع الهند بتصعيد اللهجة والتشدد في الابتعاد عن الشرعية الدولية، ومحاولة الضغط على باكستان للاعتراف بالاحتلال الهندي لكشمير [12] .

البديل بالنسبة لباكستان كان البحث عن نفس العامل، وهو امتلاك السلاح النووي كفاعل وعامل للسباق نحو التسلح والتوازن مع الهند بعد تجربتها الأولى في سنة 1974، ذلك

ما حدث حيث أصبحت باكستان قوة نووية كذلك، أجرت تجاربها في 28 و 30 ماي 1998 م ، وأصبح العامل النووي غير كافي بالنسبة للهند للتأثير على باكستان في تغيير موقفها تجاه قضية كشمير، بل أكثر من ذلك أن باكستان أصبحت أكثر تشدداً في التعامل مع الهند، وفي المطالبة بتجسيد الشرعية الدولية، وهكذا، فالردع النووي خلق قناعات لدى الطرفين أن موضوع كشمير يجب أن يسوى في إطار توافق دولي .

تجددت المشكلة الكشميرية اعتباراً من سنة 1998 م، وازدادت حدة الصراع بين الطرفين مع اندلاع السباق النووي، إذ ربطت كلتا الدولتين السباق النووي بما يحدث على الساحة الكشميرية .

وإذا كانت كلاً من الدولتين ربطتا السباق نحو التسلح النووي بقضية كشمير .

يمكن اعتبار أن العامل النووي لم يؤدي إلى أي تغيير في المواقف بين الطرفين فيما يخص القضية، إذ أن معظم الجولات التي جرت بعد التفجيرات لم تشهد أي تحول عن الموقف الهندي الأساسي، ألا وهو " كشمير جزء لا يتجزأ من الهند " .

وبالمقابل ازداد الموقف الباكستاني أكثر تشدداً ضد المواقف الهندية بإصرارها على ضرورة تجسيد مبدأ حق شعب كشمير في تقرير مصيره، الجديد هو أن الردع النووي خلق قناعة لدى الطرفين أن ذلك لن يؤدي إلى حرب شاملة بينهما، ليصبح العامل النووي من بين العوامل التي حالت دون إحداث تغيير وتطور ملموس في المباحثات بينهما بخصوص القضية الكشميرية [13]

ثالثاً_ استمرار الصراع بين الدولتين إلى وقتنا الحالي :

نتيجة انتصار المقاومة الأفغانية وانسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان والدعم الباكستاني للمقاومة الكشميرية، وهذه كلها عوامل جعلت قضية كشمير تنفجر من جديد [14] .

فقد قامت الانتفاضة الشعبية المطالبة بتقرير المصير في كشمير والإجراءات القمعية التي اتخذت واجهتها, وانعكست هذه التطورات على العلاقات بين الهند وباكستان، وقد أسهمت في السنوات الأخيرة مجموعة من الأحداث في زيادة حدة التوتر في العلاقات الهندية -الباكستانية منها أزمة هدم المتطرفين الهندوس للمساجد, فازداد الصراع حدةً بين الدولتين حول كشمير في عام 1995 م .

وتبقى نقطة الخلاف الرئيسة في اختلاف مواقف الدولتين في النظر إلى قضية كشمير فالهند تعتبرها مسألة داخلية وهي بالضد من الدعم الباكستاني للكشميريين، أما باكستان فإنها ترى ضرورة تقرير المصير من قبل الشعب الكشميري, وفي1999 م، زاد التوتر

في إقليم كشمير حيث سعى كل منهما إلى تحميل الطرف الآخر مسؤولية تصعيد المواجهات في كشمير, وبعد أحداث التوتر التي شهدتها المنطقة في كانون الأول 2001 م، والذي أسفر عن مقتل 31 شخصاً, ظلت باكستان لفترة طويلة منذ عام 1947 م، وهو عام التقسيم والاستقلال وحتى عام 2003 م، وهي تطالب بتقرير القرارات الدولية وإعطاء حق تقرير المصير لشعب كشمير بينما كانت الهند ترفض على الدوام إلى أن حصل تغيير في موقف باكستان في مطلع عام 2004 م، حيث تخلت عن المفاوضات على أساس القرارات الدولية وحق تقرير المصير وقبلت بالمفاوضات مع الهند على أساس ثنائي دون تدويل القضية وقبلت إسقاط الشروط الباكستانية المتعلقة بحق تقرير المصير لأهل كشمير، وكانت قد استأنفت الهند وباكستان في 2004/2/16 م، الحوار الذي انقطع بينهما لدى وصول التوتر إلى ذروته قبل عامين ونصف العام وأجرى ممثلو البلدين محادثات في إسلام آباد، ووضع جدول أعمال وإطار لمفاوضات يؤمل أن تؤدي إلى حسم النزاع بينهما على كشمير باعتبارها النقطة الرئيسة في ملف الخلافات (15) .

هذا وقد تضمنت تنازلات باكستان : سحب دعم مجموعات الجهاد وإقفال معسكرات التدريب وتخفيف وجود الجيش الباكستاني قرب خط الفصل وإيقاف أي دعم لمسلمي كشمير .

كما اتفق الطرفان الهندي والباكستاني على بدء حوار ثنائي شامل يتناول القضايا الخلافية كافة، وفي مقدمتها القضية الكشميرية، كما شمل الحوار قضايا مشتركة القضايا الأمنية وترسيم بعض المناطق الحدودية وإحياء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وتحرير التجارة، ولم تنس الدولتان بحث الملف النووي وسباق التسلح إلى جانب الملف القنصلي (16) .

وقد أدى ذلك إلى التوافق السياسي بين الهند وباكستان في بداية عام 2004 م، من أجل التوجه نحو السلام وإيقاف تبادل العنف بين الدولتين واتباع سياسة حسن الجوار .

لقد ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الهنود, في كشمير المحتلة (من يناير 1989 _ فبراير 2006 م), ولم يمض وقت طويل على تفعيل هذه الاتفاقية وتحقيق قدر من السلام بين الدولتين إلا وعادت الأمور إلى ما كانت عليه من احتقان، وذلك نتيجة تفجيرات مومباي التي استمرت ثلاثة أيام بين 27- 29 تشرين الثاني 2008

م، وأسفرت عن مصرع 180 شخصاً وإصابة مئات آخرين ، قد أدت هذه الأحداث إلى تداعيات خطيرة أهمها :

1_ عودة التوتر بين الهند وباكستان .

2_ عودة مشكلة كشمير إلى المربع الأول وتصاعد التهديد برد انتقامي وعادت المدفعية لإطلاق نيران عبر الحدود, وبدأت باكستان حملة بضغط أمريكي- هندي بدءاً من حزيران 2009 م، لتصفية جميع حركات المعارضة والمقاومة المسلحة في باكستان سواء ضد طالبان في الغرب وعناصر المقاومة في الحدود مع كشمير، وذلك بتمويل أمريكي يقدر بحوالي ٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات (17).

موجة العنف تجددت في عام 2016 م، بعد مقتل الزعيم المتشدد "برهان واني"، الذي كان يبلغ من العمر 22 عاماً , وكانت له شعبية واسعة بين جيل الشباب في وسائل التواصل الاجتماعي، واعتبر على نطاق واسع أنه وراء حالة التشدد في المنطقة، وقُتل "برهان واني" في معركة مع قوات الأمن، الأمر الذي أدى إلى انفجار موجة من المظاهرات الضخمة في المنطقة، ومنذ ذلك الحين ازدادت حالات العنف في الولاية، وخاصة بعد أن قُتل نحو ثلاثين شخصاً كانوا قد حضروا جنازته ، وفي عام 2018 م، قُتل أكثر من 500 شخص من المدنيين وقوات الأمن خلال الاشتباكات، وكان ذلك أعلى عدد من الضحايا خلال عقد من الزمن، والصراع تجدد بين الهند وباكستان في أغسطس 2019 م، عقب قيام الهند بإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كشمير الذي يقع في الشطر الهندي، وتطغى قضية كشمير من جديد على الساحة الدولية ، وفي أغسطس عام 2020 م، فرض حظر التجول في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية، وكان سبب من اندلاع الحرب بينهم، وفي أكتوبر عام 2021 م، الجيش الهندي يعلن عن مقتل خمسة من أفراده برصاص مسلحين وكانت شرارة للحرب بين الهند وباكستان، ومازال الصراع بينهما إلى وقتنا الحالي .

المبحث الثاني ـ الأهمية السياسية والإستراتيجية لإقليم كشمير :

أولاً _ الموقع الجغرافي والديمغرافي لكشمير :

تقع كشمير في أقصى الشمال من شبه القارة الهندية ، وفي قلب آسيا الوسطى من الجهة الجنوبية، وبحدود مشتركة مع باكستان وأفغانستان والصين والهند، كما مبين في الخريطة (2) ، يجعلها في موقع إستراتيجي هام في المنطقة، بالنسبة للهند تتزايد اهتماماتها مع تزايد نموها الاقتصادي وكثافة تجارتها الإقليمية، جعلت من كشمير ذات أهمية أكثر من أي وقت مضى، للتواصل مع دول المنطقة خاصة عبر أفغانستان،

ودول آسيا الوسطى، إضافة إلى ذلك ضم كشمير إلى الهند يعتبر مكسب طبيعي في مواجهة باكستان في حدودها الشمالية، أما بالنسبة للصين فتزداد أهمية كشمير الجغرافية من حيث الجوار الجغرافي مع الهند وباكستان، وتواجد الصين بحدود مشتركة، بل بمطالب ترابية بكشمير [18] .

تتمتع كشمير بمساحة جغرافية شاسعة، حوالي 300.240 كلم² حيث تحتل الهند منه 63% أي بمساحة 000.229 كلم²، وعاصمتها سيرينجار، وتدير باكستان 37% من مساحة كشمير أي 300.12كلم² والمعروفة بآزاد كشمير .

ومن حيث عدد السكان، يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 12 مليون نسمة، 85% من السكان مسلمون و15% من الهندوس والسيخ والبوذيين، عدد سكان الجزء الذي تسيطر عليه الهند 10 ملايين نسمة أما الجزء الذي تسيطر عليه باكستان فعدد سكانه 2 مليون نسمة، إضافة إلى وجود أكثر من مليون لاجئ في باكستان وربع مليون هاربين إلى بلدان أخرى [19]،

خريطة (2) الموقع الجغرافي لإقليم كشمير

المصدر: من موقع الانترنيت

للكشميريين لغتهم الخاصة بهم، فاللغة الرسمية هي اللغة " الأوردية " وبعض اللغات الأخرى كاللغة الكشميرية ، والبهاري والجوجري وغيرها من اللغات "،

وبهذا فإن أهل كشمير ينتمون إلى عرق غير العرق الهندي، ولهم ثقافة عالية التطور ناتجة عن مسار تاريخي متميز بالاهتمام بثقافات وحضارات الغير [20] .

الموقع الجغرافي المتميز إضافة إلى طاقة بشرية متميزة تمثل جزء عريض منها في ثقافة وتكوين عاليين مصحوبة بمنطلقات عقائدية متأصلة ضمن البعد الإسلامي والحضارة الإسلامية والاحتكاك بمختلف الثقافات، بما فيها ثقافة المستعمر الغربي، خلق من سكان كشمير إرادة وفعالية في تسيير شؤونهم والتكيف مع العالم وتجذير ثقافة الاعتماد على النفس والثقة بالنفس لدرجة الاعتقاد بأن مسألة الاستقلال أو تجسيد حقهم في تقرير المصير هي حق، وأن إرادتهم هي التي تسود لاحقاً .

وكذلك الموارد البشرية، تتميز كشمير باقتصاد هام متنوع وبتضاريس جغرافية هامة للزراعة والاستغلال الاقتصادي، لدرجة أن البعض يصفها بجنة الله في الأرض، ومن ناحية أخرى تمتاز كشمير بجمال الطبيعة وسحرها وبديع جوها لذلك نجد أن لهذا الإقليم أهمية سياحية كبيرة، فكشمير كما يقال هي سويسرا آسيا، فهي تجمع بين عظمة جبال الألب وسحر الشرق [21]، تمتعها بمناخ وتضاريس، وتنوع في خيراتها الطبيعية, كما توجد بها عدد من الأنهار مثل نهر السند، هذه الأنهار التي وفرت مجالاً خصباً لكشمير للاستغلال الزراعي والمواصلات بين جامو وكشمير ، والعالم الخارجي .

أما ثقافتهم المتميزة وواقعهم الجغرافي الخاص، جعل من كشمير منطقة متميزة عن بقية الولايات تحت النفوذ الهندي، ولهذا لم تتمكن الهند من إيجاد انسجام قوي واندماج قوي بين ولاية كشمير وبقية الولايات الهندية، واضطرت إلى اعتبار كشمير ولاية متميزة بمؤسسات تشريعية وحكم محلي متميز عن بقية الولايات [22]، ذلك يعتبر اعتراف غير معلن من طرف الهند، أما كشمير فلها استقلالية وكيان منفصل من مختلف الجوانب .

ثانياً _ الأهمية الإستراتيجية لإقليم كشمير :

يمكن القول إن قيمة الموقع وأهميته الإستراتيجية هي بتغير مستمر نتيجة بروز عوامل متعددة لها تأثيرها المباشر في تغيير أهمية الموقع الجغرافي ويقع في مقدمة هذه العوامل تطور وسائل المواصلات، والتقدم التكنولوجي والتغير في موازين الأقاليم الجيوبولتيكية فضلاً عن ذلك إدراك أصحاب القرار أهمية الموقع النسبي لدولهم [23] ، وبما يخدم أهداف معينة لها خصائصها المؤثرة في إبراز الموقع الجغرافي، وهذا ما ينطبق على موقع كشمير كموقع إستراتيجي جعلها تحمل هذه الميزة كونها تشكل أفضل تمركز جغرافي ونقطة تماس بين دول كبرى وأخرى متصارعة

حولها تفوقها حجماً وسكاناً وقوةً، ويقع في مقدمتها الصين والهند وباكستان وأفغانستان .

1 - أهميتها بالنسبة للهند :

تمثل كشمير أهمية إستراتيجية للهند رغم أنها استنزفت الكثير من مواردها البشرية والاقتصادية وتتلخص هذه الأهمية فيما يلي :

أ_ تعتبر الهند ولاية كشمير عمقاً أمنياً استراتيجياً أمام الصين وباكستان.

ب_ تنظر إليها على امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها الهند قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد .

ج_ تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرفية أن تفتح باباً لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية ذات الأجناس والأديان واللغات المختلفة .

د_ تشكل كشمير بالإضافة لأهميتها الاقتصادية مدخلاً إلى الأراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية .

و_ إن وجود منطقة ذات أكثرية إسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية [24] .

2 – أهميتها بالنسبة لباكستان :

أما أهمية إقليم كشمير بالنسبة لباكستان التي تعتبرها خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه أو التفريط فيه فيمكن تلخيصها فيما يلي :

أ_ تعتبرها باكستان منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين وشبكة للسكك الحديدية .

ب_ وجود أنهار رئيسة في باكستان تجري في كشمير وتعتبر الولاية الجاري العليا لأنهار وهي شريان الحياة لباكستان [25] .

ج_ إن أودية الأنهار الرئيسة في ولاية كشمير التي وفرت خطوط المواصلات الرئيسة بينها وبين المناطق المحيطة التي تمر عبر الأراضي الباكستانية، فهناك تكامل وترابط بين الولاية وباكستان .

د_ كما تشكل كشمير مدخلاً بشرياً شمالياً لباكستان وعتبة لدخول القوات الأجنبية من الشمال إلى الأراضي الباكستانية وقرب منطقة كشمير من القلب باكستاني

الذي يحتوي على أكثر النشاطات الحضارية والسياسية والاقتصادية والتجارية في باكستان [26] .

وبالإضافة إلى ما تقدم نجد أن موقع كشمير الجغرافي له أهمية حربية بالنسبة لباكستان إذ أن وجود كشمير تحت سيطرة قوة معادية لباكستان يهدد استقلالها وكيانها إذ أن العدو المسيطر على كشمير بإمكانه أن يقضي على باكستان في أية لحظة ومن الناحية الجغرافية تعد كشمير جزءاً من باكستان التي تشترك معها في حدود طولها عدة مئات من الكيلومترات، ولا يربطها بالهند سوى شريط ضيق من الأرض، وتؤكد الروابط الجغرافية والاقتصادية والثقافية بين كشمير وباكستان ضرورة ضمها لباكستان، وذلك تأسيساً على رغبة الغالبية العظمى من الشعب المسلم [27] .

هذا وترى الهند أن إقليم كشمير له أهمية إستراتيجية واضحة بالنسبة لها خاصة بعد أن تمكنت الصين من السيطرة التامة على التبت وتطور النزاع الهندي- الصيني على طول الحدود في جبال الهملايا [28] .

يتضح من ذلك إن ولاية كشمير تتمتع بالعديد من المقومات التي تتيح لها مكانة متميزة لدى الطرفين (الهند وباكستان) من حيث المساحة وعدد السكان والإمكانات البشرية والزراعية والصناعية، كما تضم هذه المنطقة ثروات مهمة كالحديد والفحم والرصاص والذهب، وتشكل الزراعة والرعي الحرفة الرئيسة للسكان، وقد ساعد الغطاء النباتي على تواجد ثروة حيوانية مهمة، كما وتشتهر المنطقة بصناعة السجاد والحرير .

يتضح مما تقدم تتمثل الأهمية الإستراتيجية لكشمير في كونها محور ارتكاز إستراتيجي بين دول جنوب وجنوب غرب آسيا كما أن هذا الموقع تحيط به كل من أفغانستان وباكستان والهند والصين وبالتالي من يسيطر على الإقليم يملك خطوط اتصال جغرافية مع الدول الأربع، وهي مسألة يمكن توظيفها إستراتيجياً خاصة وأن الهنود وباكستان تتطلع للقيام بدور إقليمي حيث يوفر الإقليم عمقاً إستراتيجياً لمن يسيطر عليه .

ثانياً _ مسألة الهوية في قضية كشمير :

لعبت مسالة الهوية الدور الفعال والرئيسي في تفعيل الصراع الهندي الباكستاني، وداخل القوى الكشميرية .

ينتمي أهل كشمير إلى عرق غير العرق الهندي، بحكم التركيبة البشرية، فهم بيض البشرة طوال الأجسام، كما أن لديهم لغتهم الخاصة بهم وثقافة عالية التطور، لا

تتضمن فقط الدين الإسلامي، يعتنق معظم سكان الإقليم الديانة الإسلامية بنسبة 85 % وانتشار الإسلام داخل المنطقة منذ سنة 1325 م، وتتفاوت نسبة التعليم والدخل الفردي بين السكان داخل الإقليم، ففي الجزء الذي تحتله باكستان أي " آزاد كشمير " تبلغ نسبة التعليم 57 % ، أما الجزء الذي تسيطر عليه الهند تبلغ نسبة التعليم 26% ، أما متوسط الدخل الفردي فنجده هو الآخر يتباين داخل الإقليم، إذ يبلغ مستوى الدخل الفردي في الجزء التابع لباكستان " أزاد كشمير " 450 دولاراً سنوياً، أما نسبته في الجزء التابع للهند فيقدر بـ:260 دولاراً سنوياً.

هنا يلاحظ وجود فوارق في نسبة التعليم والدخل الفردي بين القسمين، التابع لباكستان والهند وهذا راجع إلى سعى الحكومة الهندية إلى محاولة طمس الهوية وزرع نوع من الجهل لردع الوعي لدى سكان كشمير, كما تسعى جاهدة إلى تحفيز الهندوس وترحيلهم للإقليم مع توفير الإقامة والعمل على حساب سكان الإقليم الأصليين، حيث بلغ عدد الأفراد القادمين للمنطقة حوالي مليون [29] .

المبحث الثالث ـ محاولات الأمم المتحدة لتسوية القضية الكشميرية بالوسائل السلمية :

أولاً ـ أزمة كشمير وقرارات الأمم المتحدة : إن القضية الكشميرية أخذت الصبغة الدولية بدخولها منظمة الأمم المتحدة سنة 1947 بطلب من الهند، واتخذت هذه المنظمة عدداً من القرارات للحد من شدة التوتر والقتال، إلا أن معظم جهودها لم تصل إلى الحل النهائي لتسوية القضية، رغم أن الموضوع يفترض أنه سهل التسوية والتجسيد، بحكم أنه يتعلق باستفتاء حر وحيادي يقر مبدأ حق شعب كشمير في تقرير مصيره، سواءً بالاستقلال أو الانضمام إلى الهند أو باكستان على غرار ما تم في معظم المستعمرات منذ الحرب العالمية الثانية، أي إجراء داخل الشرعية الدولية سوف يؤدي لتسوية وضع يخدم رأي واستقرار الجميع، ويدفع لخروج الأطراف المتصارعة عن التصعيد والتوتر والارتقاء بدور مجلس الأمن في تسوية قضية إنسانية وقانونية، وبالتالي تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة، وخاصة في ملف يمكن وصفه بأنه الملف الوحيد الذي استطاعت الأمم المتحدة تجسيد الجزء الأكبر منه، وهو مبدأ تصفية الاستعمار، ولم يبقى أمام العالم إلا عدد محدود ينتظر التسوية وفق الشرعية الدولية، وفي مقدمتها شعب كشمير وشعب الصحراء الغربية، إذا حدث وأن منظمات الأمم المتحدة (اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار) فشلت في تجسيد هذا المبدأ فإنها تعتبر لأول مرة تخفق في الملف الذي يعتبر أنها وفقت فيه منذ تأسيسها . أصبحت

منظمة الأمم المتحدة هيئة شكلية تستعمل فقط عند حاجة الدول الكبرى، حتى في أبسط قواعد ومواد ميثاقها، وهو مبدأ حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة

ثانياً ـ قضيـــة كشمير والشرعية الدوليـــة : منذ دخول قضية كشمير ضمن الشرعية الدولية (1947 م) ، والهند تحاول تقديـــم مبررات تدعم موقفها الـــرافض لتجســـيد مبدأ حـــق شعب كشمير في تقرير مصيره، على الرغم من أن الهند هي الأولـــى التي تقدّمت إلى الأمم المتحدة لإيجاد حل للقضية ، في مواجهة الطرف الباكستاني بقرارات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة، اعتمدت الهند باستمرار على وثيقة الضم التي بعث بها المهارجا إلى حكومة الهند، هنا يجب التأكيد على أن المنطلق التاريخي لقضية كشمير كان ضمن ووفق مبدأ حق الشعب في إقليم كان خاضعاً للاستعمار، ويجب أن يسوى ضمن الشرعية الدولية التي تقر بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ، ورغم ذلك فإن وثيقة المهارجا ليس لها طابع قانوني ، ولا يمكن أن تكون لها شرعية قانونية بمجرد أنها صدرت من حاكم في كشمير إلى الحكومة الهندية، متجاهلةً حق شعب كشمير في التعبير عن رأيه وإرادته تجاه نص الوثيقة . وعندما ظهرت باكستان إلى الوجـــود ، فقد كانت إرادة شعب جاموا وكشمير من خلال الأحزاب السياسية الكبرى لكشمير، تميل إلى ضّمّ الولاية إلى باكستان، فقد كانت عوامل الضّمّ إلى باكستان هي الأقوى وخاصة القرب الجغرافي والتركيبة السكانية، والبعد الديني، رغبات الشعب كانت تشير إلى انضمام الإقليم إلى باكستان .

إذن قضية كشمير أصبحت مسجلة في إطار مبدأ حق شعب كشمير في تقرير مصيره، وفق الشرعية الدولية، رغم ذلك فإن الهند منذ ذلك الوقت وهي تعمل من الناحية الميدانية لإفشال كل مسار يؤدي إلى تجسيد هذا المبدأ الدولي، محاولة فرض الأمر الواقع بالقوة أو إقحام باكستان في اتفاقيات ثنائية تضعف المبدأ، وتعطي ظاهرياً للعالم، وباكستان موافقة على معالجة القضية في إطار ثنائي (30) .

إذن حقيقة الموقف الهندي كان شكلياً وظاهرياً، وتحت الضغط، تظهر الهند التزامها بالشرعية الدولية، ولكن في نفس الوقت ميدانياً تعمل لاستغلال نقاط ضعف باكستان لدفع هذه الأخيرة للتفاوض حول القضايا الثنائية العالقة، وتدخل من بينها قضية كشمير . ومهما يكن فإن الهند لا تستطيع أن تتناقض مع نفسها في الطرح الدولي بأن شعب كشمير يريد الانضمام إلى الهند، فإنه إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تعارض الاستفتاء ؟، وبالتالي الهند تكتيكياً وافقت على الاستفتاء، ولكن من حيث الممارسة عملت على العكس منذ إصدار القرار الأممي في حق شعب كشمير في تقرير مصيره، في حين

تنظر باكستان إلى الاتفاقية من منطلق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لأن قرارات مجلس الأمن كانت دائما مواكبة للواقع في الإقليم وقابلة للتطبيق .

إن قرارات الأمم المتحدة غير فاعلة إلا حينما يتم تنفيذها، أو حينما يتم حل القضية أو حينما يجمع كل أطراف النزاع على الموافقة على أن القرار لم تعد هناك حاجة إليه، وفي حالة واحدة يصبح القرار غير ذي فاعلية أيضاً حينما تجيز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قراراً آخر بأغلبية الأصوات لإلغاء قرار سابق أو استبداله، وهذا ما لم يتم بعد، وحتى الاتفاقيات الثنائية أو اللقاءات بين الهند وباكستان لا تتعرض لكيفية تطبيق تلك الاتفاقيات، لأنها لن تطبق إلا في إطار قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة الخاصة بالهند وباكستان، التي توفر الإطار المحدد والطريقة اللازمة لتسوية النزاع، أي من خلال استفتاء حر لشعب كشمير تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

ثالثاً ـ الحلول المقترحة لتسوية الصراع في كشمير : شهدت القضية الكشميرية محاولات للتسوية بالوسائل السلمية بعد أن فشلت المحاولات العسكرية في تحقيق ذلك وأبرز هذه المحاولات في بداية الأزمة من الأمم المتحدة التي عرض مجلس الأمن الدولي فيها مجموعة من القرارات اشتملت على ثلاث نقاط:

1_ انسحاب القوات العسكرية من كشمير .

2_ تنصيب حكومة انتقالية في كشمير للإشراف على الوضع .

3_ إجراء استفتاء شعبي .

وقد رفضت الدولتان العديد من بنود خطة المجلس، ونظرت كلا منهما إلى هذه الخطة على النحو التالي :

1_ اعتبرت الهند قضية انضمام كشمير إليها أمراً يخصها هي وحدها والشعب الكشميري فقط دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث، وكانت باكستان تعتبر نفسها على قدم المساواة مع الهند .

2_ رأت باكستان أن يعهد للأمم المتحدة كل ما يتعلق بتنظيم ومراقبة الاستفتاء الشعبي المقترح إجراؤه في حين رفضت الهند هذا الأمر .

3_ رفضت الهند انسحاب جيشها من كشمير في حين وافقت باكستان على ذلك شرط أن يتم بالتزامن مع الانسحاب الهندي .

4_ اختلفت الدولتان على الإدارة التي ستتولى تنظيم شؤون الإقليم أثناء تنظيم شؤون الاستفتاء .

وبسبب هذه الخلافات أصبحت معظم جهود التسوية السلمية بدون جدوى ، وفي الوقت الذي ترفض فيه الهند حتى مجرد التفكير في إجراء استفتاء لتقرير المصير في كشمير امتثالاً لما أوصت به قرارات الأمم المتحدة وقبلته باكستان، يدور الجدل حول العديد من الخيارات المطروحة لحل قضية كشمير، ومن الخيارات المطروحة في هذا السياق فرض سيطرة مشتركة على كشمير أو إجراء استفتاء بشأن مصيرها، أو فرض وصاية من قبل الأمم المتحدة عليها أو أن يتحلى الطرفان المتنازعان عليها الهند وباكستان بالصبر في معالجة هذه القضية وصولاً إلى خيار منح الإقليم استقلاله، على أن آخر الحلول المطروحة تتمثل في تقسيم كشمير على طول خط المراقبة وتحويل هذا الخط إلى حدود دولية [31] .

وقد أفادت مصادر دبلوماسية أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت خطة لتخفيف حدّة التوتر بين الدولتين تقوم على ما يلي :

1_ إقناع الهند ببدء محادثات مع باكستان حول سحب القوات العسكرية من مناطق الحدود لمسافة معينة تتراوح فيما بين 10-15 كم .

2_ بدء محادثات بين البلدين حول كيفية التعاون سوية لمنع تسلل المجاهدين الكشميريين من كشمير الحرة الباكستانية لكشمير الهندية .

3_ احتواء الأزمة من خلال الخط الساخن بين المدير العام للعمليات العسكرية الهندي ونظيره الباكستاني .

ولابد لنا من الإشارة إلى أن الحلول المطروحة لإنهاء أزمة كشمير في الوقت الراهن هي :

1_ الإبقاء على الوضع الراهن حيث يفصل بين كشمير الحرة التي تخضع للسيطرة الباكستانية وجامو كشمير تحت الحكم الهندي خط الهدنة الذي يصبح حدوداً دوليةً، وهذا أمر ترغب فيه الهند وترفضه باكستان التي تطالب بنفوذ أوسع في الإقليم .

2_ أن تصبح كشمير جزءاً من الهند وهو أمر يرغب فيه الهندوس والبوذيون ويعارضه بشدة مسلمو كشمير الحرة، أو أن تصبح باكستانية وهو ما يعارضه الهندوس والسيخ .

3_ أن تصبح كشمير ذات الموقع السياحي المتميز دولة مستقلة .

ولا يوجد حتى اليوم حلاً جاهزاً أو محتملاً نظراً إلى الوضع الدولي القائم والتوازنات المستجدة فيه إلا أنه يمكن تصور احتمالات متعددة قد تؤدي إلى حل ما ومنها :

1_ إبقاء الوضع على ما هو عليه واعتبار خط وقف إطلاق النار حدوداً دوليةً بموافقة الطرفين .

2_ ضم القسم المسلم من الإقليم إلى باكستان والقسم الهندوسي إلى الهند، وهذا يتطلب موافقة الطرفين أيضاً .

3_ منح الإقليم استقلاله ليصبح دولة مستقلة ويختار مصيره من خلال استفتاء شعبي .

4_ إقامة دولتين مستقلتين في الإقليم .

بناءً على ما تقدم يتضح أن رغبة سكان الإقليم هي في استقلال الإقليم إلا أن لعبة المصالح الدولية تمنع قيام هذه الدولة حتى اليوم، وذلك بسبب تخوف كل من الهند وباكستان من تحول هذه الدولة إلى الطرف الآخر مما يؤثر على ميزان القوى الإستراتيجي [32].

الخاتمة :

اتضح من خلال التسلسل الزمني للبحث أن مراحل الصراع تطورت على مدار عدة عقود حتى وصلت إلى الحرب، ولم تفلح الوساطات الدولية في إنهاء ذلك الصراع إلا أنه على أرض الواقع أوجد القرار الهندي أثاراً تعقيديه على العلاقات الهندية الباكستانية، وهو الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الإقليميين. تباين في المواقف أدى لتوتر أو حروب بين الهند وباكستان وإلى تصاعد التسلح لدرجة اكتساب السلاح النووي، كما أدى النزاع إلى تأثيرات إقليمية ودولية، كل دولة أو مجموعة دول تقدم مقاربات تجاه قضية كشمير حسب الظرف والمرحلة، وحسب المصالح وحسب علاقاتها الثنائية سواء مع باكستان أو الهند .

ومن هنا نلخص نتائج البحث في الآتــي :

1- شهدت قضية كشمير منذ بداية ظهورها على مسرح الأحداث المحلية والعالمية العديد من الحلول المقترحة لفض النزاع حولها بشكل سلمي إلا أنها لم تطبق على أرضية الواقع بسبب الموقف الهندي الرافض لحق تقرير المصير للإقليم الذي اعتمدته الأمم المتحدة .

2_ أكّـد البحث على أن العوامل المشتركة بين الهند وباكستان لم تتغلب على الخلاف بينهما، وكذلك لم يكن للأمم المتحدة موقفاً جدياً في إنهاء الصراع بين الهند وباكستان .

التوصيات :

3ـ الاستفادة من البحث كدراسة سابقة للباحثين .

الهوامـــــــش :

1 _ عمر فروخ ، باكستان دولة ستعيش، دار الكشاف للنشر، بيروت ،1951م.ص80.
2 _ باهر السعيد، النزاع الهندي - الباكستاني حول إقليم كشمير القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 1992,ص53.
3 _ علي صالح محمد عطية، العلاقات الأمريكية الباكستانية في المجالات السياسية والإستراتيجية_1947-1971 ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006. ص100.
4 _ هدى ميتيكس، العلاقات الأسيوية - الأسيوية، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007, ص27.
5 _ محمد السيد سليم، ومحمد السيد أبو عمود، قضية كشمير، القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية كلية العلوم السياسية،2002, ص33.
6 _ أحمد خورشيد، " المحادثات الباكستانية – الهندية ..... لماذا و لمن ؟ "، قضايا دولية : إسلام أباد، العدد211، جانفي،1994. ص53.
7 _ باهر السعيد، مرجع سابق ذكره , ص63.
8 _ شعب عبد الفتوح، فصول من مأساة كشمير، الطبعة الأولى، مكتبة فهد الوطنية، .1994ص66.
9 _ الاشعال عبد الله , احتمال في الوفاق بين الهند وباكستان, السياسة الدولية : العدد 71, جانفي 1993م.ص26.
10 _ سليم محمد سليم، الحركات الإسلامية في آسيا، القاهرة , مركز الدراسات الآسيوية، 1997 م, ص165.
11 _ أحمد مازلي معوض، " اتفاقية شملا والمصالحة الهندية – الباكستانية "، السياسة الدولية : العدد 30، أكتوبر 1982، ص19.
12 _ هدى ميتيكس، مرجع سابق ذكره, ص29.
13 _ محمد السيد سليم، ومحمد السيد أبو عمود, مرجع سابق ذكره, ص103.
14 _ شعب عبد الفتوح، مرجع سابق ذكره, ص238.
15 _ إسماعيل أحمد ياغي محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر 987-1400هـ /1492-1980م،) الرياض، دار المريخ للنشر ،1984م, ص125 .
16 _ تطور العلاقات الهندية - الباكستانية بعد انطلاق عملية السلام 2004، ص1,الموقع الإلكتروني : http://www.moqatle.com
17 _ فرحات محمد فايز، " هل يتراجع التحالف الباكستانى – الأمريكى "، ملف الأهرام الاستراتيجي، تاريخ الاقتباس 2011/03/20. عن:
www. Ahram. Org .eg /acpss/ ahram /2010/1/1/file86 –htm"
18 _ شعب عبد الفتوح، مرجع سابق ذكره, ص21_22.
19 _ علي صالح محمد عطية، مرجع سابق ذكره, ص95.
20 _ محمد السيد سليم، ومحمد السيد أبو عمود, مرجع سابق ذكره, ص6.
21 _ عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيق لعلم الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت.ص442.
22 _ شعب عبد الفتوح، مرجع سابق ذكره, ص29.
23 _ عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي، الحروب الكشميرية وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية للمدة (1947-1972) دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية 2006.ص26.
24 _ محمد السيد سليم، ومحمد السيد أبو عمود, مرجع سابق ذكره, ص12.
25 _ فخري هاشم العبادي، العلاقات الهندية - الباكستانية إلى أين ؟ ، شؤون آسيوية، العدد - ، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة البصرة 2011. ص4 .
26 _ محمد السيد سليم ، ومحمد السيد أبو عمود, مرجع سابق ذكره, ص13.

27_ إسماعيل أحمد ياغي محمود شاكر، مرجع سابق ذكره, ص215_216.
28_ حسن أبو طالب، تاريخ باكستان الاجتماعي والإستراتيجي : عداءات أصيلة وتحالفات متغيرة، مجلة المنار، العدد 46، السنة الرابعة، تشرين الأول- مطابع الأهرام التجارية، القاهرة مصر1988, ص216.
29_ محمد عبد العاطي ، كشمير- نصف قرن من الصراع ، موسوعة الإخوان ، الموقع الإلكتروني : http://www.ikhwan.net .
30_ عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي ، مرجع سابق ذكره, ص50.
31_ عمرو حسن هاشم ، بدائل التسوية وسيناريوهات المستقبل لحل القضية الكشميرية، الحوار المتمدن، العدد 3539، 2011،ص33.
32_ محمد عبد العاطي ، كشمير, موقع سابق ذكره .